



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

بناء الديمقراطية والتحديات الموجودة أمام بناء الدولة والأمة في العراق ما بعد 2003

مجموعة من الباحثين

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

الملخص

تعدُّ منطقة غرب آسيا من المناطق التي لم تشهد بلدانها عملية تحويل إدارة الدولة إلى شعوبها بشكل صحيح. من أهم الأسباب المؤدية إلى بروز هذه الحالة يمكن الإشارة إلى الحكومات الزائفة في أغلب بلدان منطقة غرب آسيا وظهورها بعد العقود والتفاهات التي تلت الحرب العالمية الأولى؛ وعلى إثر ذلك فقدان الانسجام بين تلك الحكومات وبين طموح شعوبها؛ وعليه فقد تشكلت الخارطة الجغرافية لتلك البلدان وطبيعة الحكومات فيها تحت إشراف مباشر للقوى الأجنبية فيها. وللأسباب ذاتها فقد واجه العراق مشكلة عدم التوافق القومي والمذهبي، وسلطة الأقلية على سائر المجموعات، الأمر الذي أدى إلى ظهور الاضطرابات وعدم الاستقرار فيه. يمكن مناقشة هذا الواقع من خلال إثارة سؤال عما واجهه مشروع بناء الأمة في العراق ما بعد صدام من تحديات وسلبات؟.

الفرضية الموجودة هي أنَّ ثمة تحديات داخلية وخارجية مختلفة، مثل وجود الانقسامات العرقية والدينية، وعدم تشكيل وترسيخ الهوية الوطنية إضافة إلى التدخلات الخارجية، كل ذلك قد حال دون تحقيق بناء دولة وأمة ناجحة في العراق؟

تهدف هذه المقالة إلى دراسة إشكاليات عملية بناء الدولة والأمة في العراق بعد عام 2003 من أجل تقديم حل في هذا الصدد. هذه المقالة وصفية توضيحية وقد تم جمع المعلومات والبيانات فيها عن طريق إجراء بحث في المكتبات. تظهر النتائج أنه منذ سقوط صدام، لم يشهد البلد التضامن الوطني والاستقرار السياسي في العراق.

المقدمة

تعد قضية بناء الدولة الأمة هاجساً شغل جميع بلدان العالم، وفي هذا السياق تمكنت بعض الدول الغربية والأوروبية من اجتياز هذه العقبة حيث ولدت دولها من رحم الشعوب وانسجمت معها. إلا أنَّ عملية بناء الدولة- الأمة واجهت في الكثير من نقاط العالم تحديات كبيرة، لذلك نشاهد فيها اليوم حدوث مزيد من الأزمات الداخلية تبعتها أزمات إقليمية وعالمية. إنَّ منطقة غرب آسيا هي من المناطق التي واجهت عملية بناء الدولة- الأمة في بلدانها المزيد من الضعف وعدم الاستقرار. إنَّ تنفيذ عملية بناء الدولة- بحاجة إلى معايير وظروف افتقدت إليها بلدان غرب آسيا منذ تأسيسها. العراق هو من بين تلك البلدان التي تواجه هذه العقبة بشكل جدي.

لقد تشكلت عملية بناء الدولة-الأمة بشكلها الحديث في العراق كما في غالبية الدول في منطقة غرب آسيا على إثر انهيار الإمبراطورية العثمانية ومن خلال ما صمته الدول المستعمرة الكبرى لهذه المنطقة، فقد تحولت إلى مركز للأزمات والتحديات .

لقد ظهر العراق على إثر انهيار الإمبراطورية العثمانية الكبرى كدولة مستقلة بعد الحرب العالمية الأولى، لذلك تم تحديد خارطته الجغرافية وطبيعة تكوين حكومته تحت إشراف القوى الأجنبية. لقد شهد هذا البلد تنوعاً عرقياً و مذهبياً إضافة إلى حكم طائفي قبل عام 2003 على البلاد وقد رافقته حالات من القهر والقمع وإسكات مطالب سائر المجموعات، الأمر الذي أدى إلى مزيد من التوتر وعدم الاستقرار في هذا البلد.

إنَّ فقدان العراق لمؤسسات ديمقراطية أدى إلى تهميش البلاد و قمع مطالب الشعب وطموحات مختلف الفئات المجتمعية فيه. وهكذا، فقد لعب الإستبداد والقمع في هذا البلد دوراً مهماً في إفشال عملية بناء الحكومة والأمة. وقد استمر هذا الفشل حتى بعد الغزو الأمريكي للعراق، وسقوط نظام صدام حسين، وبدء عملية ديمقراطية العراق.

وبالتالي فإنَّ السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا لا يزال العراق يواجه العديد من التحديات في هذا الصدد، وذلك على الرغم من إرساء الديمقراطية والحضور الفاعل للفئات والمجموعات التي كانت مهمشة في الماضي. وبناءً على ذلك فإنَّ السؤال الذي يبحث عن الإجابة هو: ما أهم التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة والأمة بعد الغزو الأمريكي للعراق وبعد سقوط نظام صدام حسين؟

تجدر الإشارة إلى أنَّ العديد من التحديات الداخلية والخارجية هي التي أعاقَت نجاح هذه العملية. كما أنَّ الانقسامات العرقية والدينية مازالت تمثل عقبة في هذا السياق، فلم يتمكن العراق من تأسيس وترسيخ الهوية الوطنية المشتركة للمواطنين. وفي الوقت نفسه، أدى التنافس بين مختلف البلدان الإقليمية والدولية في هذا البلد إلى مزيد من المشكلات والأزمات. تهدف هذه الدراسة إلى تبين أهم هذه التحديات اعتماداً على المنهج الوصفي وما توفره المكتبات من معلومات في هذا الشأن.

الدراسات السابقة

في مقال بعنوان "تحليل العوامل الداخلية في نشر التطرف في غرب آسيا: العراق نموذجاً"، خلص المؤلفون إلى أنّ منطقة غرب آسيا ولاسيما في أعقاب الإحتلال العسكري للعراق من قبل الولايات المتحدة شهدت زيادة في نشاط التيارات المتطرفة.

ضمن دراسة عوامل توسع هذه التيارات، فإنه بالإضافة إلى العوامل الإقليمية التي تتنافس مع الجهات الفاعلة والرئيسية في الشرق الأوسط، على المستوى الدولي، والقوى الإقليمية وتغير أجندة السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق، ينبغي أيضاً النظر في العوامل الداخلية للبلدان المؤثرة في الساحة (سيمبر وهمكاران، 1394).

في مقال آخر بعنوان "عملية بناء الدولة والأمة، وتشكيل الهوية الوطنية وإعادة الإعمار في العراق: تجارب تاريخية وآفاق مستقبلية" تم التطرق إلى المشاكل التاريخية للعراق في عملية بناء الدولة والأمة في ثلاثة مجالات، بناء الدولة وبناء الأمة وإعادة إعمار العراق (غراياق زندي، 1389).

جاوداني مقدم (2009) في مقال له بعنوان "بناء الدولة والأمة في غرب آسيا، دراسة العراق نموذجاً"، يبحث في عملية بناء الدولة والأمة في العراق، والتحديات والعقبات الداخلية والخارجية للحكومة في هذا البلد وإجراءاتها لمعالجة هذه المشاكل، كما قيم أهمية ودور إيران في إخراج العراق من أزمتته الحالية وانعكاسات ذلك على منطقة غرب آسيا.

في دراسة بعنوان "أزمة عملية بناء الدولة والأمة ودورها في تشكيل الأصولية الدينية في غرب آسيا (العراق وسوريا نموذجاً)"، خلص المؤلفون إلى أنّ البناء غير المتكامل للدولة والأمة في غرب آسيا (العراق وسوريا) أدت إلى نشأة الأصولية الدينية وتطورها.

إنّ الهيكلية المختلفة وتنوع الأعراق والمذاهب الدينية في المجتمع العراقي والسوري وقيام الدولة وبناء الأمة على أساس اتفاقية "سايكس بيكو" في غرب آسيا من جهة، ومن جهة أخرى عملية بناء الأمة وما أثمرته في تراكم مطالب الشعب في المجتمع العراقي والسوري، فرضيات بحثية أخذت بنظر الاعتبار (مرادزاده و همكاران، 1395).

في مقال بعنوان "التهديد أو التحدي أمام بناء الدولة والأمة"، يعتقد الكاتب أنّ عوامل مثل الخلافات وتضارب الأهداف والمصالح لدى الفئات المجتمعية، عدم وجود أرضية المصالحة والتقارب

بين الجماعات، انعدام التقاليد المدنية والديمقراطية وتقسيم السلطة، الأطماع الكثيرة لدى الأقلية السنية وتمسكها بالدول العربية لتحقيقها وعقلية النظام الحاكم في العراق لعقود من الزمن، كلها أدت إلى إبطاء عملية بناء الدولة في العراق (نيكولا، 2011).

لذلك فمن خلال دراسة العديد من المصادر الداخلية والخارجية، يتضح أن هناك مناقشات كثيرة حول بناء الدولة والأمة في العراق. ومعظم الأبحاث التي تم إجراؤها هي مراجعة تاريخية لهذه العملية، أو أنها عبرت عن المشاكل في هذا المجال من زاوية معينة؛ لكن ما يميز هذه الدراسة هو أنها حاولت دراسة فترة ما بعد صدام من خلال تقييم المؤشرات المعتمدة في بناء الدولة والأمة ضمن إطار علمي بغض النظر عن مراجعة تاريخية بحتة لهذا الموضوع.

البحوث النظرية

1- ما هو مشروع بناء الدولة والأمة وكيف يتحقق؟

بناء الدولة والأمة هو شكل من أشكال النظام السياسي انبثق من النظام الإقطاعي بعد القرن السادس عشر وانتشر في أنحاء العالم كنموذج سياسي جديد. وفي هذا النوع من النظام، توجد علاقة منطقية بين الدولة باعتبارها أعلى نظام سياسي والأمة بصفتها صانعة النظام السياسي.

في النظام الجديد الذي يظهر فيه مشروع بناء الدولة والأمة كنماذج سياسية جديدة، فإنَّ الفرضية الأساسية هي أنَّ الأمة عبارة عن مجتمع بشري له العديد من القواسم المشتركة التاريخية والثقافية ويعيش ضمن حدود سياسية محددة تسمى الدولة. هذا هو السبب في ولادة الحكومات القومية في العالم اليوم من رحم الأمة، والتي تُعرف باعتبارها النظام السياسي الأعلى وبالتالي، يمكن تعريف بناء الدولة - الأمة بحيث توجد دائماً علاقة منطقية وذات اتجاهين بين الدولة والأمة.

تنشأ هذه العلاقة المتبادلة عن طريق الثقافة والرموز الدلالية، والقواسم التاريخية المشتركة والأجندات السياسية، والأرض المشتركة وضرورة حمايتها؛ لذلك فإنَّ مصطلح بناء الدولة والأمة يتكون من مفهومين، الدولة والأمة.

تعمل الدولة والأمة دائماً في علاقة تنموية وتأسيسية ثنائية الاتجاه، بمعنى أنَّ الدولة بحاجة إلى الأمة وتضامنها من أجل ترسيخها واستمراريتها، والأمة بحاجة إلى الدولة من أجل التنمية والتطور وتأسيس القدرة وتركيزها والحفاظ على الهوية المتميزة والمستقلة. يرمي بناء الحكومة إلى

إنشاء وتعزيز المؤسسات اللازمة لدعم التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل، بما في ذلك السلطة التشريعية والسلطة القضائية والوكلاء التنفيذيون مثل التعليم والنقل (قوام وزرگر، 215:1388).

بناء الدولة والأمة هو عملية يسعى فيها المجتمع السياسي إلى الحفاظ على سيادته واستقلاله وتعزيزهما من خلال زيادة القدرة وتطويرها على مستوى المؤسسات الحكومية لتحقيق استقلالها الذاتي. يعتمد هذا الهدف بشدة على زيادة التضامن الاجتماعي والوطني والتكامل والاستقرار السياسي، لا سيما فيما يتعلق بتطوير المؤسسات الديمقراطية.

إن الهدف من عملية كهذه هو مواصلة تطوير الدولة (باعتبارها هيكلًا مؤسسيًا قويًا) والأمة (باعتبارها هيكلًا اجتماعيًا موحدًا ذا هوية واحدة) ورمو الارتباط والتقارب بينهما، بحيث لو تم النظر إليهما من المنظار الدولي (من الخارج إلى الدول) ستبدو الدولة والأمة في بنية واحد منسجم غير قابل للتجزئة؛ أي أن الأمة تعدُّ المالكة للدولة (زرگر، 17:1386).

2- نظريات بناء الدولة والأمة

إنَّ بناء الدولة والأمة هو عملية يقوم من خلالها مواطنو المجتمع بإعادة إنتاج خصائصهم المشتركة بصورة تدريجية ضمن إطار وطن واحد. في هذه العملية، يعدُّ بناء الدولة عمليةً يتم من خلالها تنظيم العلاقة بين الدولة والشعب وتعريفها وإضفاء الطابع المؤسسي عليها في إطار هيكل سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافية وقانونية مختلفة.

من ناحية أخرى، فإنَّ بناء الأمة هو عملية اجتماعية - تاريخية يمكن من خلالها حصول عدد غير من الناس الذين يعيشون في أرض معينة على هوية تاريخية مشتركة وذلك من خلال المساعي الرامية إلى تلاشي الفروق العرقية والقبلية واللغوية وما إلى ذلك من الفروق بحيث يَعدُّون الحفاظ عليها من أهم واجباتهم الحياتية.

إنَّ عملية بناء الدولة-الأمة تجعل من الممكن تشكيل دولة شاملة على مجموعة من الفئات المجتمعية من خلال طريقتين. الطريقة الأولى هي القسر في عملية بناء الدولة-الأمة، والذي تم التأكيد عليه في نظريات بناء الدولة الكلاسيكية. وبهذه الطريقة، عادة ما يتم الاستيلاء على السلطة بالقوة من خلال ممارسة القوة في أعلى المناصب ومن خلال إنشاء نظام استبدادي وديكتاتوري

يقمع رغبات الجماعات المختلفة أو الأقليات أو حتى الأغلبية العرقية أو الدينية في ذلك البلد. وقد تم تطبيق هذه الطريقة عادة في البلدان التي كانت تحت الحكم الاستعماري والتي تم تحديد حكامها من خلال إملاءات خارجية. أمّا في الطريقة الثانية، فيطبق النهج الليبرالي من خلال عملية الديمقراطية أو الديمقراطية التوافقية (مطلبى و خان محمدي، 202:1396).

1-2- النظريات الكلاسيكية

يكون بناء الدولة والأمة مفهوماً منطقياً ضمن الإطار الكلاسيكي عندما ينتمي غالبية سكان الدولة تقريباً إلى مجموعة عرقية خاصة وتكون الخصائص والمؤشرات الإثنية والدولة مترابطة؛ في مثل هذا النوع من طريقة بناء الدولة والأمة لا يحصل الحكام فيه قدرتهم من الشعب الذي يحكمونه. حيث كانت تتم إدارة الولايات المبنية على أساس هذا النظام بأشكال مختلفة؛ الحكومة الشخصية، الحكومة الدينية، دولة المدن، الأوليغارشية (حكم الأقلية) والدولة العسكرية والدولة القبلية والإمبراطورية (نبوى ودرى، 104:1396).

القاسم المشترك لمختلف أشكال الحكومة المذكورة هو طبيعتها الإستبدادية، وحقيقة أنها لا تمثل الشعب نفسه، وأنّ بناء الدولة والأمة فيها تم بشكل قسري، بمعنى أنّ السيطرة على الحكم تتم بالقوة العسكرية والعنف، وقد استقرت الأعراق والجماعات المختلفة داخل الحدود وأصبحت وكأنها أمة واحدة. في البداية شهدت البلدان الغربية صعود الدول المستبدة والديكتاتورية التي كانت تفصلها هوةٌ كبيرة عن الشعب (مطلبى و خان محمدي، 201:1396). في الحكومات المطلقة تطبق السيادة على الشعب بصورة مطلقة. أثير هذا الفهم من مصطلح السيادة من قبل أصحاب رأي أمثال ” هوبز“، ” بدن “ و ”مكيافيلي“. من هذا المنظور، فإنّ السيادة هي في جوهرها سلطة تشريعية، وأبرز وأهم علامة على السيادة هي قوة وضع القانون (مطلبى و خان محمدي، 203:1396).

2-2- النظريات الحديثة

تعود خلفية الدراسة النظرية للعلاقة بين الأمة والدولة إلى زمن ظهور الدول المتطورة وتنمية الأفكار الليبرالية. في الليبرالية الكلاسيكية قام مفكرون مثل ”جان لوك“ بالتأسيس لمقدمات هذه النظرية على وفق نظرية الاتفاقية الاجتماعية، وبعده قام ”بنتهام“، ”اسميت“ و ”ميل“ بدراسة معمقة وإعادة النظر وتحليلها أكثر فأكثر. في إطار الليبرالية تكون الدولة ملزمة بتلبية

مطالب الشعب وتحمل واجب إزالة العراقيل الداخلية والخارجية التي تمنع المواطنين من ممارسة نشاطاتهم بكامل حرياتهم، وبالمقابل فإنَّ المجتمع يقوم باحترام سياسات الحكومة التي تتماشى مع المطالب المجتمعية (قوام ومالمير، 1393:161).

يوجد في العصر الحديث حكم عام يميل إلى الكثرة والتعدد. تقوم السيادة العامة على سيادة الإرادة العامة التي تعيش في الدولة الحديثة إذ يشار إليها بالأمة. واجهت نظرية السيادة العامة اضطراباً أكثر خلال نمو الديمقراطية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين وقد تم قبولها كأساس عقلائي للحكومة الديمقراطية الجديدة؛ بحيث تُعدُّ اليوم الحكومات التي لا تحترم حق السيادة العامة حكومات غير شرعية ويتم استبعادها من الحكومة الوطنية الحديثة ذات الطابع الديمقراطي (مطالبي وخان محمدي، 1396: 203).

بشكل عام فإنَّ لأدب مشروع بناء الدولة والأمة الحديث مراحل عدة هي ترسيخ سلطة الحكومة في مناطق محددة، توحيد النشاطات الثقافية من خلال النظم التعليمية، تعزيز وتوسيع المشاركة العامة في السياسة، وتقوية التضامن والهوية الوطنية من خلال سياسة توزيع خدمات الرعاية الاجتماعية. في هذا السياق يتكون مشروع بناء الدولة والأمة في إطار بُعدين، هما السلطة الحكومية العامة وتوسيع نطاق الحقوق المدنية للمواطنين (امينان و كريمة قهرودي، 1391:72). وفي هذا الصدد، فإنَّ بناء الدولة والأمة هو إنشاء وتقوية المؤسسات الضرورية لدعم التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية طويلة المدى، والتي تشمل السلطة التشريعية والسلطة القضائية والإدارات التنفيذية مثل التعليم والمواصلات والنقل (امينان وكريمة قهرودي، 1391:73).

وبالتالي، فإنَّ عملية بناء الدولة-الأمة لا تقوم على الإكراه كما في الفترة الكلاسيكية، ومن المتوقع أن تحترم الدول والشعوب الحديثة الحقوق المدنية والمواطنة قدر الإمكان وأن تبادر إلى إنشاء المؤسسات اللازمة لمشاركة المواطنين ومختلف الجماعات العرقية والدينية.

3- معايير بناء الدولة - الأمة الناجحة

يتضمن مشروع بناء الدولة-الأمة عوامل رئيسة مثل السيطرة السياسية والعسكرية على أرض معينة، والدفاع عن هذه الأرض أمام المطالب المستقبلية الممكنة الحدوث والمحملة، وخلق الرفاه المادي والشرعية السياسية داخل هذه الأرض. إذا تم تنفيذ أي من هذه الأشياء بشكل جيد، فيمكن القول إنَّ بناء الدولة والأمة قد تم بنجاح.

3-1 التشبع الإقليمي

يحتاج مشروع بناء الدولة والأمة إلى حصول التشبع الإقليمي بمعنى أن لا يكون هناك أيُّ تهديد موجه إليه من الداخل أو الخارج. وللتغلب على هذه التهديدات يجب التركيز على مضاعفة القدرة. وعلى الرغم من ذلك فإنَّ القضايا القومية تخدم أحياناً كثيرة ميزة التشبع الإقليمي. (Imamjomehzadeh and heshmati 2014:124) وهي ميزة تُعدُّ في منطقة غرب آسيا من أكبر الموانع أمام بناء الدولة والأمة بشكل مطلوب.

إنَّ التشبع الإقليمي يعني الاستقرار في حدود البلاد وأنَّ الحكومة تمارس سيادتها وسيطرتها الفعالة على أراضيها. في معظم دول غرب آسيا، تم تشكيل الحدود بشكل مصطنع وبتدخل القوات الأجنبية، بغض النظر عن الهويات العرقية التي تعيش في هذه الأراضي وتاريخها (نبوي ودوري، 1396: 104) هذه الدول عاجزة عن السيطرة على حدودها، ولذلك فهي تستخدم الكثير من العنف لتحقيق الاستقرار (Bogdandy and others, 2005: 581).

3-2 الوحدة الوطنية والتضامن

لا تتحقق الهوية الوطنية المستحكمة إلا في إطار وجود أعلى مستوى من التناغم والتضامن الاجتماعي. إنَّ هناك علاقة وثيقة بين الشعور بالهوية الآمنة والمطمئنة من جهة، والشعور بحالة الانتماء والتوقعات الناشئة منه والتي تجعل الفرد في حماية ودعم واسع من قبل مجموعة كبيرة من الناس يكون هو أحد المشاركين فيها. لم تكن حالة التضامن والوحدة الوطنية في أغلب مجتمعات غرب آسيا في وضع مطلوب، وعادة تواجه الكثير من المخاطر والتهديدات. وقد بلغ مستوى تلك التهديدات في بعض النماذج بحيث شكلت تحدياً جدياً يزلزل قواعد الدولة ويكاد أن يؤديها إلى الزوال والتفكك. لقد رسمت الفجوات الديموغرافية والثقافية في العديد من هذه المجتمعات على صفحات التنوع العرقي واللغوي والديني الخطير وداخل الحدود المحلية؛ لذلك فإنَّ الحفاظ على وحدة الأراضي وسلامتها يشكل لهم دوماً تهديداً خطيراً. العراق هو أحد الأمثلة الحقيقية على هذه الأزمة التي مهدت الطريق للعنف العرقي والديني في هذا البلد، والذي كان سبباً للعنف والصراع في البلاد لأكثر من قرن (katzman 2014). إنَّ الضعف الواضح في تطبيق التضامن والوحدة الوطنية والوصول إلى الهوية الوطنية المشتركة هو دليل واضح على البطء أو التأخير في عملية بناء الدولة-الأمة في غرب آسيا عموماً.

يعدُّ عامل الثبات والاستقرار السياسي والاقتصادي أحد أهم المعايير في مشروع بناء الدولة والأمة والذي تكتسبه الدولة بالمستوى المطلوب من خلال بناء المؤسسات المدنية الناجحة والمراكز العسكرية الفاعلة (ملايي وازغندي، 1390). يرتبط مشروع بناء الدولة والأمة ارتباطاً وثيقاً مع موضوع التنمية، بحيث كان بعضهم ينظر إليه ضمن إطار واحد. إنَّ بناء الدولة والأمة أمر لا يخرج عن دائرة اهتمامات التنمية والتطور (هتته، 1381:215). بخصوص تقييم معايير الثبات والاستقرار السياسي لدى بلدان منطقة غرب آسيا فإنه يتم تصنيفها بمستوى الدول الضعيفة جداً وفي أسفل المراتب. كونها أنظمة حاكمة غير ديمقراطية أو أنَّ بعضاً منها أنظمة استبدادية أساساً. وانطلاقاً من هذه الرؤية نجد بكل وضوح أنَّ الهوة التي تفصل بين الدولة كونها ممثلة للشعب وبين الشعب كونه حامياً للدولة ومصدر شرعيتها، تشير إلى مستوى تطبيق وتنمية مشروع بناء الدولة والأمة في هذه البلدان.

إنَّ تحقيق التطور والتنمية في بعض بلدان منطقة غرب آسيا (ولا سيما أغلب الدول الإفريقية) رهن بالمساعدات الأجنبية. إنَّ مثل هذه البلدان، من دون أدنى شك، عاجزة عن تطبيق مشروع بناء الدولة والأمة والتغلب على مختلف الأزمات السياسية والاقتصادية، وهناك بلدان أخرى في منطقة غرب آسيا تحظى بثروات طبيعية مثل النفط وإمكانيات اقتصادية ومالية كبيرة (كالدول المطلة على الخليج) وبإمكانها استثمار تلك الثروات في طريق بناء الدولة والأمة؛ إلا أنَّ التجربة في البلدان النفطية في غرب آسيا، أثبتت أنَّ الثروات النفطية لم تساهم قطُّ في إنجاز مشروع بناء الدولة والأمة، ليس هذا فحسب بل إنها أدت إلى ارتفاع مستوى السلبات في البلد.

أدت التبعية المستمرة لحكومات في غرب آسيا إلى استخدام أموال النفط من أجل الاستقلال عن المجتمع، وقد استمر التوجه الإستبدادي لهذه الحكومات بسبب شعور الحكومة بالاستغناء وعدم الحاجة. كما أنَّ استمرار ثقافة السياسة الديكتاتورية وانعدام القانون والإستبداد قد تسبب في عدم كفاءة المؤسسات الديمقراطية لصالح التنمية السياسية والاقتصادية وعدم تناوب النخبة لاستلام زمام إدارة البلاد بطريقة سليمة (Brennher , 34:2003). وعليه فإنَّ مشروع بناء الدولة والأمة في بلدان منطقة غرب آسيا لم ينفذ بالشكل الصحيح والمطلوب ولذلك يمكن القول إنَّ حركة بناء الدولة والأمة في منطقة غرب آسيا هي حركة بطيئة واجهت الكثير من الأزمات والتحديات.

4- عقبات وتحديات أمام مشروع بناء الدولة والأمة

يمكن القول إنَّ المؤشرات المطروحة والمعايير المطلوبة لتنفيذ مشروع بناء الدولة والأمة إنَّ لم يتمَّ تطبيقها بصورة صحيحة فهي ستتحول إلى بروز إشكاليات تولد الكثير من العقبات والموانع والتحديات أمام مشروع بناء الدولة والأمة.

4-1 تشرذم المجتمع والتباعد العرقي والديني وأزمة الهوية الوطنية

من مؤشرات بناء الدولة والأمة والإتيان بظروف الدولة الحديثة، بغض النظر عما إذا كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية، هو انتشار الهوية الوطنية، بحيث يشكل الأفراد، بدلاً من الانتماءات العرقية والقبلية، أمة معينة تابعة لنظام حكم محدد إذ يجب أن لا يكون هناك تعارض بين الاثنين (سردارنيا، 1390:37).

لذلك فمن أجل إنشاء دولة قومية موحدة ومنسجمة ومتناغمة، يجب على جميع المجموعات المختلفة تحقيق التماسك والانسجام في إطار أمة واحدة بحيث ترى نفسها في شكل جسد واحد وأمة واحدة.

إنَّ تعريف الأمة بمعناها الحديث، أي تماسك الأمة والشعب بعضهما مع البعض، لم يظهر إلى العلن في منطقة غرب آسيا، بحيث تكون الدولة قد نشأت عن الإرادة الوطنية بعيدة عن الانتماءات العرقية والدينية، والدولة هي الأخرى تسعى إلى تحقيق الأهداف والغايات الوطنية والمدنية .

4-2 أزمة الأمن والاقتدار

أحد الشروط الضرورية لإنشاء وتطوير حكومة حديثة هو امتلاك البلد لجيش قوي من أجل إرساء النظام والأمن في البلاد وتدريب المواطنين على التزام القانون. في الواقع، فإنَّ الدولة الحديثة لا تتحقق على الصعيد الواقع من دون وجود القوة القهرية. لأنَّ المهمة الرئيسة للحكومات هي الحفاظ على النظام والأمن قبل كل شيء (سردارنيا وحسيني، 1393:53).

4-3 الأداء الثقافي

تحاول القومية باعتبارها إيديولوجيا تظهر في إطار تنظيمي أي الحكومات الوطنية، تحاول

القيام بالوظيفة الضرورية للحفاظ على وجودها الثقافي. لكن التطورات التي حدثت في العقود الأخيرة في مجال التواصل وتدايعات ما بعد الحداثة أصبحت في تعارض صارخ مع الثقافة القائمة والناشطين الثقافيين في مشروع بناء الدولة والأمة، ويمكن تلخيص أسباب ذلك على النحو التالي:

أولاً إن الناشطين الثقافيين المهتمين بمشروع بناء الدولة والأمة في عصر الثورة المعلوماتية والنمو المتزايد للاتصالات، لم يصمدوا أمام تأثير الثقافات الأجنبية؛ فبما أن برامج القنوات الفضائية وشبكات الإنترنت والخطابات المكتوبة متاحة للعالم من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة، فإنها تلقي بظلالها على الثقافات الوطنية والقومية وبالتالي تنهي الاحتكار الثقافي للحكومات ثانياً مع ظهور عصر ما بعد الحداثة، ظهرت المبادرات الساعية إلى تسليط الضوء على الهوية و أصالة الطبيعة البشرية؛ لأنَّ إحدى السمات الثقافية للعصر الحالي هي التركيز على الرغبات البشرية، بعيداً عن ما يمليه المجتمع من أوامر أو نواهي. فإذا اعتبرنا فترة ما بعد الحداثة فترة مناصرة الهوية، إذن يتم توجيه الضربة الأولى لمشروع بناء الدولة والأمة الذي يعتمد غالباً ما على هوية مصنعة (اميركواسمى، 87:1389)؛ لذلك فإذا وجدنا اليوم توسعاً في الحركات العرقية والدينية والقومية، فإنَّ من أهم أسبابه هو عدم أداء مشروع بناء الدولة والأمة إلى خلق الوحدة والانسجام.

4-4 الأداء الاقتصادي

من الشعارات التي يرفعها مشروع بناء الدولة والأمة هو الاستقلال الشامل في شتى المجالات وبخاصة الاقتصادية منها.

لقد شهدت الخمسينات والستينات من القرن الماضي، تأميم الموارد الطبيعية في الدول القومية، لذلك فقد ركز المجال الاقتصادي، على الموارد الوطنية والإنتاج المحلي كونهما من الخصائص والمرتكزات الأساسية لهذه الحكومات. وفي ظل هذا الوضع في عصر العولمة، أدى توسع الشركات متعددة الجنسيات إلى تضيق الخناق على السيادة الوطنية بشأن النشاطات الاقتصادية المحلية يوماً بعد يوم. (اميركواسمى، 88:1389).

إضافة إلى الموارد المذكورة آنفاً فإن هناك تحديات أخرى ضيقت الخناق على مثل هذه الدول وهي عوامل أسهمت في رفع مستوى الإحباط تجاه إدارة البلدان الوطنية. كمثال على ذلك يمكن الإشارة إلى: تزايد ظاهرة الإرهاب المتنامية يوماً بعد آخر، العنف، الاعتداءات العسكرية،

انعدام الأمن فيما بين أفراد المجتمع، الصراع بين نظام حقوق الإنسان ونظام الحقوق الوطنية، والذي غالباً ما يكون لصالح النظام الأول، تهديد وحدة مشروع بناء الدولة والأمة من خلال ظهور حركات عرقية وإثنية ودينية وثقافية وبخاصة القراءة الجديدة لحق الأمم في تقرير المصير والتي قامت بتسريع عملية تقسيم الدول المذكورة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن ظهور المنظمات غير الحكومية وإنشاء شبكة عالمية من قبل هذه المنظمات، مثل المدافعين عن حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، والمدافعين عن البيئة، وما إلى ذلك، كلها تعد مظاهر لسباق التقارب فيما بين الدول والشعوب (امير كواسمي، 1389:89). الحقيقة هي أنه يمكن مشاهدة أغلب هذه التحديات في بلدان منطقة غرب آسيا ولا سيما العراق.

بناء الدولة والأمة في العراق ما بعد حكم صدام

على صعيد بناء الدولة، فإن العراق من الدول التي واجهت العديد من المشاكل والأزمات والتحديات. في الواقع، إن عملية بناء الدولة فيه أدت إلى انعدام حالة الأمن وعدم الاستقرار في هذا البلد. هذه العملية لها خصائصها ومميزاتها، سواء أثناء حكم صدام أو قبله، أو بعده. فلم يكن هناك مشروع ناجح لبناء الدولة والأمة في هذا البلد؛ وإن وجد فقد كان بناء الدولة فيه هشاً وضعيفاً.

فيما يتعلق بكيفية تعزيز عملية بناء الدولة في العراق يمكن القول إنها تم تشكيلها من قبل الولايات المتحدة اعتماداً على النموذج الأمريكي وهو يرمي إلى إنشاء حكومة قوية، ثم توفير النظام والأمن، وبالتالي بناء الأمة بناءً على إنشاء المؤسسات الديمقراطية والمشاركة العامة. حتى شهر مارس ٢٠٠٣، كان العراق تحت حكم ديكتاتوري يُعرض كل من خالفه إلى السجن والتعذيب والإعدام. (پوراحمدی و یگران، 72:1396). تم احتلال العراق عام 2003 وإزاحة صدام حسين بالاعتماد على تبريرين اثنين: أحدهما: امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل والثاني: هو لتنفيذ مشروع العراق كنموذج لدولة ديمقراطية عربية في منطقة غرب آسيا. قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ مرحلتين من أربع مراحل للإعمار في العراق، بداية تحسين الوضع المضطرب في العراق ومن ثم الحد من التداعيات المحتملة لنشر الأسلحة النووية. خلال هذه الفترة، كان الهدف هو إدارة الكارثة، والقدرة على التعامل مع الحركات والأحزاب، وتنظيم حالة المشردين المعيشية، وعلاج شحة المواد الغذائية. في هذه العملية قامت دائرة الإعمار و المساعدات الإنسانية بلعب دور رئيس في العراق

كما بادر الجنرال جي غارنر إلى إدارة الأمور كحاكم فيه. مع فشل غارنر في تحسين الأوضاع في بغداد وإعادة الهدوء إليها، وإزالة المنتمين إلى حزب البعث وظهور الهوية الشيعية في العراق، تم استدعاء جارنر ودائرة إعمار العراق في النصف الثاني من مايو أيار 2003. (غراياق زندي، 1389:28).

بشكل عام، لقد تغير نظام الحكم في العراق منذ عام 2003 حتى عام 2011 أي منذ تواجد القوات الأمريكية في العراق من نظام ديكتاتوري تحت سيطرة صدام حسين إلى نظام يعتمد الأغلبية السياسية. في هذه الفترة وعلى إثر التصويت على الدستور عام 2005 شهدت البلاد إقامة أربع عمليات اقتراع للبرلمان في عام 2005، 2010، 2014 و 2018 (حاجي يوسفى و حسين زاده، 1397:36).

في بداية تشكيل النظام السياسي الحديث في العراق، تم تشكيل دولة اتحادية جديدة ضمن دستور حديث (الفيدرالية) يركز على التعايش السلمي بين التيارات الوطنية والمذهبية في العراق، وكذلك دمج التيارات والجماعات السياسية؛ لكن هذا الوضع المثالي لم يدم، فقد ازداد عدم الرضا والصراع بين مختلف الجماعات العراقية من العرب و الأكراد والعرب الشيعة والسنة والآشوريين والكلدانيين. وبرزت نزاعات فوضوية خارجة عن سيطرة المظلة الدستورية. أعيدت هذه النزاعات التي لم يتم حلها في النصف الثاني من العام 2012 وأعدت العراق مرة أخرى إلى فترة النزاع (Katzman, 2015).

بعد اعتماد الدستور الجديد، كان العراق يتجه نحو حكومة ديمقراطية وإذا به يشهد ظهور الإرهابيين التكفيريين التابعين لداعش وهم يرفعون شعار العودة إلى الماضي، الأمر الذي خلق مشاكل وأزمات مختلفة للعراق حتى بعد هزيمة داعش، حيث حولت البلاد إلى مجتمع غير مستقر مليء بالعنف وقائم على النزاعات المختلفة (ابطحي وترابي، 1394:73).

مع ظهور تنظيم داعش وسيطرته على محافظة الموصل وبعض المناطق السنية في العراق، مازلنا نشاهد حرباً مذهبية بين داعش والمتحالفين معها في الداخل بدعم إقليمي من جهة والحكومة العراقية وقواتها العسكرية وحلفائها في المنطقة من جهة أخرى (پوراحمدى و ديگران، 1395:79). لقد حالت الخلافات بين أربيل وبغداد دون الاندماج المطلوب بين الأكراد والشيعة مقابل خطر التطرف والإرهاب الناجم من الجماعات السنية المتطرفة المدعومة من السعودية وكذلك من قوات حزب البعث البائد؛ ولكن الأهم من ذلك، الاختلافات بين القادة والأحزاب السنية وانتقادهم لأداء الحكومة.

في غضون ذلك، يمكن اعتبار المناطق السنية في العراق مكاناً جيداً لوجود جماعة القاعدة وأنشطتهم في الوهلة الأولى بعد 2004 وجماعة داعش في المركز الثاني أي بعد 2014. ويبين هذا النهج أنّ تكوين الأعراق والقبائل من الماضي إلى الحاضر، منَع العراق بعد حكم صدام من النجاح في إقامة حكومة مستقرة وبالتالي إقامة مؤسسات ديمقراطية. التحديات والاختلافات السياسية بين المجموعات السياسية العراقية وانعدام التماسك والانسجام السياسي في هذا البلد، كل ذلك يعدُّ من أهم العوامل التي أدت إلى تنامي التوترات الداخلية فضلاً عن زيادة الصراعات العرقية والطائفية. (حاجي يوسف وحسين زاده، 1397:37). وهكذا، فلم يتمكن الإستبداد الذي عمَّ العراق خلال الفترة ما قبل الإحتلال الأمريكي للعراق وأيضاً المحاولات نحو الديمقراطية في الفترة التي تلتها من تحقيق رضا الجماعات والأحزاب المختلفة ولم يؤدي إلى الاستقرار في العراق.

تقييم معايير بناء الدولة والأمة في العراق

لهذا الغرض، يجب علينا فحص مؤشرات بناء الدولة-الأمة، مثل التشعب الإقليمي، والتضامن الوطني والوحدة، والاستقرار السياسي.

1- التشعب الإقليمي

في هذا المجال، تعدُّ الحكومة العراقية الحالية، التي تشكلت بعد الغزو الأمريكي للعراق، مثلاً على حكومة ضعيفة للغاية لم تتمكن من الحصول على العناصر المطلوبة لحكومة قوية. إنّ أحد أهم المكونات المطروحة للدولة الجيدة في أي بلد هو مناقشة فعالية الحكومة وتأثيرها؛ الأمر الذي فقدته الدولة العراقية إلى حد كبير، وبالتالي فإنَّ سيادة القانون ومكافحة الفساد وحرية الشعب أمور أصبحت مفقودة لدى مواطني العراق. في السنوات القليلة الماضية، مارست الحكومة العراقية سيادتها على بعض الأجزاء من أراضيها، وفقدت السيطرة على معظم أنحاء أراضيها وهي قضية بالغة الأهمية بالنسبة لأية حكومة. خلال هذه السنوات، سيطرت داعش على أجزاء من الأراضي العراقية، مما جعل الحكومة تواجه عجزاً كبيراً في المجال السياسي. في الواقع، منذ الغزو الأمريكي للعراق، كانت البلاد في حالة من الفوضى، بما في ذلك التمرد والعنف الطائفي والنهب والتمرد الأجنبي والاعتقالات والعمليات الإرهابية (Fattah 260, 2009)؛ لذلك فإنَّ الحكومة التي تشكلت في العراق لم تتمكن من أداء مهامها بالمعنى الحقيقي.

2- الأوضاع الداخلية في العراق، التضامن والوحدة الوطنية والاستقرار السياسي

بما أن هناك علاقة وثيقة تربط بين عامل التضامن والوحدة الوطنية من جانب وعامل الاستقرار والثبات السياسي في بلد ما، و من الصعب جداً من الناحية العملية، فصل هذين العاملين، لذلك نقوم بالبحث والدراسة في هذه القضايا التي تعد من أبرز مؤشرات مشروع بناء الدولة والأمة. بحسب تقرير أوردته صحيفة نيويورك تايمز حول الوضع الراهن للاقتصاد العراقي، فإنَّ الوضع الاقتصادي في العراق سيء للغاية لدرجة أنَّ المواطنين العراقيين يسحبون أموالهم من المصارف؛ لأنهم أدركوا أنه لم يعد هناك ما يكفي من الأموال فيها.

تدهور الوضع الاقتصادي في العراق إلى درجة أن المستشفيات عادت إلى ما قبل الستينيات، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى العقوبات والحرمان الاقتصادي والأزمات الأمنية والسياسية التي واجهها العراق في العقد الماضي. يعيش ما يقرب من 8 ملايين شخص في العراق على رواتب و واردات حكومية، وقد تضررت سبل عيشهم بشدة بسبب العجز الحكومي وعدم كفاية الدخل. كما أن هناك مخاوف من أن الأزمات الاقتصادية، إلى جانب الحرب والتشرد والعداوات القبلية، التي ربما تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية واسعة النطاق. (ذو الفقاري وعمراني، 1398:42).

في مجال الرعاية الاجتماعية، كانت الحكومة العراقية في وضع أسوأ بكثير. أما من الناحية الصحية، فقد واجهت الحكومة العراقية وضعاً بائساً للغاية.

إنَّ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق أدى إلى إغلاق 17 وزارة (بما في ذلك وزارة الصحة) حيث هاجمت القوات المحتلة المستشفيات العراقية، وقامت بتدميرها، ما أدى إلى مشاكل صحية (غفاري هسجين وديگران، 71-1389:81). تسببت مشاكل العراق الداخلية في الانقسات وعدم الثبات والاستقرار في البلاد إذ وجدت العديد من الجماعات، كأهل السنة الذين حرموا من الفرص وشعروا بنوع من التمييز والظلم، وعليه فقد بدأوا ينظرون إلى خطط الحكومة بشكل مريب (غفاري هسجين و ديگران، 1389:70). وهكذا فإنَّ التضامن والوحدة الوطنية في هذا البلد يمران بمرحلة ضعيفة أديا إلى عدم الاستقرار في العراق. (سميعی أصفهاني ونوروزي نژاد، 1392:112).

ثمّة عامل آخر ساهم في عدم استقرار العراق على إثر هذه المنافسة الدولية، فعلى الرغم من ذكر أهم مصاديقها، إلا أنَّ التنافس بين إيران والولايات المتحدة كان له تأثير متزايد على الوضع الداخلي فيه.

لقد استمر هذا التنافس منذ بداية الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق. ولكن عندما سحبت الولايات المتحدة قواتها من العراق عام 2011، تحول ميزان القوى مع إيران لصالح طهران. لقد اعتمد رئيس الوزراء نوري المالكي، بشكل متزايد على إيران للتعامل مع المعارضة الداخلية، التي استسلمت للاضطرابات التي سببتها الانتفاضة السورية والحرب الأهلية التي انخرط فيها العراق.

ونتيجة ضعف قوات الأمن العراقية بسبب الفساد، أعيد تنظيم الشبكة الجهادية العراقية في سوريا وتحولت إلى (الدولة الإسلامية) تحت اسم تنظيم داعش. ليعود التنظيم إلى العراق عام 2014 وليسيطر على أجزاء كبيرة من البلاد (Fantappie and Vaez, 30 April 2019). واجهت العلاقات الأمريكية الإيرانية نوعاً من الانهيار وقد أزيلت الأرضية المشتركة المنسقة في مجال مكافحة داعش مع وصول عادل عبد المهدي إلى رئاسة الوزراء في أكتوبر 2018 بعد الانتخابات البرلمانية في مايو، خلفاً لحيدر العبادي (Fantappie and Vaez, 30 April 2019).

منذ مايو 2019 توسعت التوترات بين الولايات المتحدة وإيران بشكل ملحوظ، إلى درجة قامت القوات الأمريكية باغتيال قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني وأحد أهم القادة العسكريين الإيرانيين (قاسم سليماني) مع نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي ابي مهدي المهندس في غارة جوية في بغداد في 3 كانون الثاني / يناير 2020. وقد ردت إيران على تلك الجريمة بقصف صاروخي طال مواقع عسكرية أمريكية في العراق. وهكذا يبدو أن الولايات المتحدة وإيران أوشكتا على القيام بأعمال عدائية مكثفة، كما تواصل الجماعات المدعومة من إيران مهاجمة القواعد الأمريكية في العراق (Katzman and others, 8 May, 2020).

بعد اغتيال الجنرال سليماني، اندلعت مظاهرات في العراق وأصبحت المدن العراقية تواجه مزيداً من التوتر. هذه الأحداث والمظاهرات تركت لها تأثيراً كبيراً على الانقسام السياسي العراقي بشكل كبير. لقد شكلت التوترات طويلة الأمد في البلاد مخاطر جدية بين المؤيدين والمناصرين لإيران والمناهضين لها داخل العراق، وكذا الحال بالنسبة إلى النخب السياسية فيما بينهم. لقد بسطت وسائل التواصل الاجتماعي شبكاتها في هذه الأجواء لتتصيد لصالحها من ظروف العلاقات المتوترة بين إيران والولايات المتحدة (Haddad, 9 Jan 2020).

الواقع هو أن التنافس بين هذه الدول في العراق، بالإضافة إلى تعريض التضامن الوطني والأمن في هذا البلد للخطر، تسبب في عدم استقرار مستمر وواسع النطاق، وهو أمر كلف الشعب

العراقي أيما تكليف.

وتجدر الإشارة إلى أن إيران في دول مثل العراق وسوريا، كان بناءً على طلب رسمي حكومي، وذلك من أجل تعزيز الحكومة القائمة والشرعية وتقديم استشارات عسكرية لمكافحة الإرهاب. في الوضع الحالي، تسببت التوترات الحالية بين الولايات المتحدة وإيران، إضافة إلى تراجع عائدات النفط، والضغوط المالية الناتجة عنها، ووباء COVID-19، والنشاطات الإرهابية لفلول داعش، في خلق العديد من المشاكل للشعب العراقي. يعتقد بعض المعارضين الإيرانيين أن التنافس بين إيران والولايات المتحدة في العراق أدى إلى العديد من الانقسامات والتوترات بين أنصار البلدين داخل العراق (Blanchard, 17 July 2020). وهكذا يتضح عدم نجاح أي من مؤشرات بناء الدولة في العراق. نتيجة لذلك، يمكن القول إن النموذج الأمريكي لبناء الدولة لم يصلح لدول مثل العراق.

اليوم أصبح العراق فاقداً للسيطرة الكاملة على أراضيه ولا يمكنه أن يحكم بشكل فعال. إن مستوى التضامن والوحدة الوطنية في هذا البلد ضئيل جداً. لذلك توجد أرضيات ممهدة لظهور النزاعات الطائفية والمذهبية والعراقية، اتجاه يزداد في هذا البلد يوماً بعد يوم.

إن الوضع الداخلي المتوتر في العراق أدى إلى مزيد من الفقر والفساد والبطالة وظهور الاحتجاجات على تدخل دول أجنبية في شؤون العراق. فقد خرجت مظاهرات واسعة النطاق أجبرت الحكومة العراقية أن تواجهها وتقمعها.

كما لا يرى الناظر في العراق استقراراً سياسياً وحرصاً من حكومته نحو ما يلبي مطالب الشعب. فهناك احتجاجات متواصلة تؤدي إلى حل الحكومة وهكذا دواليك لتعاني الحكومة القادمة من نفس المصير.

التحدي الأكبر الذي يواجه العراق في طريق مشروع بناء الدولة والأمة في العراق منذ عام

2003

لقد ورثت الحكومة الحالية مشاكل أساسية وهي تفتقد للبنية التحتية المطلوبة لتشكيل العراق الجديد. هذه المشاكل التي يعود جزء منها إلى عملية بناء الدولة-الأمة في العراق وجزء منها إلى عملية التنفيذ الفاشل لنموذج الدولة الديمقراطية الأمريكية في البلاد، وتداعياتها في المنطقة والتدخل في الوضع الداخلي للعراق. خلقت تلك المشاكل أزمات وعراقيل في طريق الحكومة. ويمكن تقسيم التحديات التي تواجه الدولة الديمقراطية في العراق إلى تحديات داخلية وخارجية.

1- التحديات الداخلية

1-1- الانقسامات العرقية والدينية في العراق

كان للانقسامات العرقية والدينية التأثير الأكبر في الساحة السياسية في البلاد. إنَّ تعميق هذه الفجوات وتفعيلها، في الفترات التي أتاحت فيها الفرصة للتعبير عنها، تسبب في صراعات دامية وشكل عملياً مجتمعاً مشتتاً قائماً على خطوط عرقية ودينية (پور احمدی وديگران، 80:1396).

تتركز المجموعات العرقية والدينية العراقية في أقسام جغرافية متميزة تقريباً. يوجد في العراق 18 محافظة، منها ثلاث محافظات شمالية يقطنها الأكراد السنة، وثلاث محافظات في غرب العراق وشماله الغربي يسكنها العرب السنة، وتسع محافظات شرقية وجنوبية يسكنها العرب الشيعة. وتسكن في محافظة بغداد الأغلبية الشيعية.

تضم محافظتا ديالى وكركوك أيضاً مزيجاً من جميع المجموعات العرقية والدينية، ولا تشكل أيُّ من الجماعات العرقية والدينية الأغلبية المطلقة من حيث عدد السكان (مقصودی، 87:1382).

1-2- فقدان القوة والشعور بالحرمان لدى أهل السنة العراقيين

على الرغم من جهود الحكومة المركزية العراقية لتدمير فلول حزب البعث من خلال تشكيل لجنة اجتثاث البعث، حاولت العناصر البعثية خاصة في المناطق السنية ومساعدة مجموعات إرهابية مثل القاعدة وداعش لبط نفوذهم في مفاصل الجيش العراقي. ولذلك فقد شوهدت اضطرابات كثيرة بين الجماعات السنية.

طرد عدد كبير من أصحاب المناسبات الحكومية من أهل السنة وفقدانهم القوة والنفوذ في الحكومة العراقية الجديدة دفعهم للانضمام إلى الجماعات المتطرفة والقيام بأعمال تخريبية ضد الحكومة المركزية (سيمبر ومرادی كلادره، 59:1394).

الواقع هو أنَّ السنة الذين تولوا السلطة منذ بداية تشكيل الحكومة العراقية، على الرغم من قلة عدد سكانهم مقارنة بكامل الشعب العراقي، وبخاصة الشيعة، ما عاد بإمكانهم الاستيلاء على النظام الديمقراطي لممارسة سلطتهم في الهيكل السياسي العراقي.

فعلى الرغم من أنّ السنة يشكلون الأقلية في العراق بالمقارنة مع الشيعة فقد أمسكوا بزمام الدولة منذ تشكيل الحكومة العراقية لأول مرة ولذلك فهم لا يطبقون نظام الحكم الديمقراطي الذي يسحب البساط من تحت أقدامهم ويوفر مشاركة جماعية لفئات الشعب؛ لذلك فهم يمنعون، بشتى الطرق، تشكيل ومرور عملية بناء الدولة في العراق. وفي هذا الصدد، لا بد من التنويه إلى السياسات الخاطئة للأمريكيين في حل الجيش واجتثاث البعث، ومعظمهم من العراقيين السنة، الأمر الذي خلق أزمة البطالة في البلد. أما السنة الغاضبون من الوضع الذي أصبحوا فيه فلم يجدوا ميلاً إلا إلى الانضمام إلى الجماعات المتطرفة المسلحة.

3-1- ضعف الثقافة الديمقراطية كبنية تحتية لبناء الدولة

منذ نشأة الدولة العراقية عام 2003 أصبح العراق تحت سيطرة الأنظمة الإستبدادية وكان النظام البعثي الذي وصل إلى السلطة في انقلاب عسكري عام 1968، يضم عناصر قوية من الأنظمة الشمولية.

من ناحية أخرى، فإنّ الحروب الداخلية والخارجية وعدم الاستقرار السياسي في هذا البلد، إضافة إلى الإستبداد السياسي الداخلي الحاكم على البلاد، لم تسمح كل هذه الظروف بتوسيع ثقافة السياسة المدنية فيها، لذلك فإن العراق لا يتمتع بخبرة في العمل مع المؤسسات والآليات الديمقراطية ولا تجربة له في توزيع السلطة على المستوى الوطني والمحلي. يمكن القول إن أحد الشروط الضرورية للإنتقال إلى الديمقراطية هو امتلاك ثقافة سياسية تقوم على قيم مثل التسامح والتعددية والتفاوض.

من الموروثات المشؤومة التي ورثها العراق من استبداد النظام البعثي هو ثقافة الخوف والتشاؤم والظلم وانعدام الثقة بين الجماعات العرقية والدينية (Davis, 2015: 31)

في الواقع، فإنّ المجتمع العراقي الذي عانى من آثار الحكم الإستعماري والنظام الملكي ومن القومية العربية والثورة الفاشية، أصبح فيه مستوى الثقة السياسية والتسامح الاجتماعي والدعم الجماهيري للحرية السياسية والمساواة بين الجنسين منخفضاً جداً. في العراق اليوم يعمل الذين لديهم نصيب في السلطة على بناء شبكات دعم خاصة بهم.

بشكل عام فإنّ العراق حاله حال معظم دول العالم الثالث التي حكمتها أنظمة استبدادية لسنوات وهي تعاني من سيادة ثقافة تابعة ومحدودة.

على الرغم من وعي الشعب العراقي بوجود الحكومة والقوانين والتزامهم بها، إلا أنه لا يسجل حضوراً فاعلاً في الشؤون السياسية إلا مشاركة رسمية محدودة. يعود هذا الأمر إلى ما تركته الأنظمة الإستبدادية السابقة وتأثيراتها على الشعب و هي تأثيرات لا يمكن تغييرها بسهولة. إن إزالة تلك التأثيرات بحاجة إلى مزيد من الوقت والتنشئة الإجتماعية مرة أخرى على أساس القيم الديمقراطية والمدنية ومكونات أخرى.

لا يخفى على أحد تأثير وهيمنة الثقافة السياسية غير الديمقراطية، على مواقف وسلوك النخب العراقية والقوى السياسية، بحيث تكون الخطابات السياسية والدينية المتطرفة حاضرة في المشهد السياسي العراقي ولها قاعدة اجتماعية جماهيرية (پوراحمدى و ديگران، 1396:86).

بشكل عام، لا بد من القول إن الديمقراطية قد أقيمت في العراق في ظروف تفتقد إلى البنية التحتية والقدرات اللازمة لهذه الظاهرة الحديثة. وقد فشلت الحكومات التي وصلت إلى السلطة في العراق منذ عام 2003 في ترسيخ القيم الديمقراطية لعملية التنشئة الاجتماعية من خلال مؤسسات مثل الأسرة والتعليم والإعلام والتعليم العالي والمراجع الفكرية وغيرها، وذلك بسبب العديد من المشاكل السياسية والأمنية والأزمات فيه.

وفي الواقع، فإن عوامل مثل الإفتقار إلى هوية وطنية شاملة، ومجموعة النخب المؤيدة للنظام والمناهضة للديمقراطية، والافتقار إلى التقاليد الديمقراطية، والافتقار إلى سيادة القانون وعدم امتلاك المقدمات اللازمة للديمقراطية المنظمة في العراق، أدى كل ذلك إلى حدوث توترات وصراعات في العراق (زارعان و ديگران، 1397:120).

كما أن إحجام الجماعات عن السير في اتجاه العمليات الديمقراطية، وعدم قدرتها على حل النزاعات على أساس النظم القانونية، والزيادة المستمرة في مطالب الجماعات والأحزاب وتفضيل مصالحها على مصلحة الوطن، كل ذلك شكل عوامل أغرقت العراق في دوامة الأزمات.

4-1- أنشطة الجماعات الإرهابية في العراق

مع الإحتلال الأمريكي وانتشار القوات الأمريكية في العراق وانعدام الأمن في البلاد، ظهرت فيها الجماعات الإرهابية (القاعدة وداعش) الذين حولوا العراق إلى بؤرة لنشاطاتهم الإجرامية.

إن ظهور تنظيمي القاعدة وداعش في العراق هو نتيجة مباشرة للاحتلال الأمريكي لهذا البلد.

حاولت هذه المجموعات الإرهابية إضفاء الطابع الرسمي على أنشطتها كجماعة شرعية بشعاراتها ومبادئها الكاذبة وبحجة دعم العراق حكومةً وشعباً ومكافحة الإحتلال الأمريكي (مهنام و زارع زحمت كش، 1063:1391).

على الرغم من القضاء على تنظيم داعش في العراق إلا أنّ فلوله مازالوا يواصلون جرائمهم في تنفيذ العمليات الإرهابية وانعدام الأمن والأمان من المدن والمحافظات العراقية .

5-1- الأزمة الأمنية في هيكلية الدولة العراقية

مشكلة أساسية أخرى تعاني منها الحكومة العراقية هي الأزمة الأمنية في سياق الهيكل الأمني المتغير للبلاد. يعود جزءٌ من هذه المشكلة إلى عدم اقتدار الحكومة العراقية على مدى السنوات القليلة الماضية، مما أدى إلى تفاقم المشاكل الأمنية في العراق، أضف إلى ذلك تشكيل هياكل أمنية جديدة. من ناحية أخرى، فأدى تعدد الأنظمة وعدم المساومة على الجماعات السياسية إلى محاولات الإطاحة بالحكومة من قبل بعض المجموعات الداخلية (مهنام و زارع زحمت كش، 1062:1391).

2- التحديات الخارجية

1-2- تواصل الجماعات العرقية داخل العراق وقربها من أقرانهم في دول الجوار

ترتبط الجغرافيا التي يعيش فيها الشيعة العراقيون بجغرافية الشيعة الأهم والأكبر في إيران. وأنّ جغرافية أكراد العراق ملاصقة لجغرافية الأكراد الذين يعيشون في إيران وتركيا وسوريا. كما أنّ المحافظات السنية الثلاث متاخمة للمناطق السنية في سوريا والأردن والمملكة العربية السعودية.

وهكذا، فإن التطورات على طول الخطوط العرقية والدينية للفئات الاجتماعية العراقية خارج البلاد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الشيعة العراقيين والسنة والأكراد في علاقات بعضهم البعض. إنّ توزيع القبائل السكانية في جغرافية العراق واختلاف المناخات التي تعيش فيها كل من هذه المجموعات العرقية والدينية أدى إلى اختلاف كبير في إمكانات وقدرات الجماعات العرقية والدينية العراقية.

إنّ عدم التوازن في القدرات الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية للفئات الاجتماعية العراقية والتفوق النسبي للشيعة في هذا الصدد، وضع تلك الفئات في منافسة مستمرة، مما عمق الفجوات

الاجتماعية في هذا البلد (زارعان و ديگران، 117:1397).

هذه القضية جعلت دولاً مثل إيران وتركيا حساسة تجاه قضية المطالبة باستقلال إقليم كردستان العراق، أو أنّ إثارة النزعات المذهبية بين الشيعة والسنة باستمرار، أدت إلى خلافات على المستوى الإقليمي بين إيران والسعودية وبالتالي أدت إلى دعم كل من البلدين للجهات المنتمية إليها في المذهب. ونتيجة ذلك هي تشديد التوتر الداخلي في العراق وتعرض عملية بناء الدولة للخطر الجدي.

2-2- فراغ السلطة وتضارب المصالح بين الفاعلين الإقليميين والدوليين

أدى فراغ السلطة في العراق إلى تحويل المشهد السياسي العراقي إلى حلبة صراع وتنافس وتضارب المصالح الإقليمية والدولية، الأمر الذي كان له أثر مدمر في آفاق السلام والاستقرار في منطقة غرب آسيا.

عموماً فإنّ فراغ السلطة ووجود حكومات فاشلة في غرب آسيا شكّلا عوامل للفضوى وعدم الاستقرار، ليس فقط على المستوى المحلي، بل على المستويين الإقليمي والدولي. في العراق وعلى الصعيد الداخلي، فإنّ الخلافات والمشاكل والتحديات الناشئة عن الخصومات والخلافات السياسية بين المجموعات والأحزاب المختلفة، بما في ذلك الشيعة والأكراد والسنة من جهة، والاختلافات داخل مجموعات كل منها، من أجل ملء فراغ السلطة من جهة أخرى كان من أسباب انتشار التوتر والإضطراب في هذا البلد.

أمّا على المستوى الإقليمي، فهناك منافسة شديدة بين الجهات المؤثرة لملء فراغ السلطة وزيادة التسلسل والنفوذ في العراق. في هذا الصدد، يمكن رؤية مجموعتين من هذه المنافسات؛ أولاً، المنافسة بين إيران والعالم العربي، والتي وفرت احتمالية لجولة جديدة من المنافسة بين الجانبين وهي بشكل رئيس بين إيران من جهة وآخرين مثل المملكة العربية السعودية ومصر والأردن من جهة أخرى، وهي تهدف إلى توسيع النفوذ السياسي والثقافي. ولا تخفى مخاوف العالم العربي من توسع النفوذ الشيعي في المنطقة.

في غضون ذلك، واستناداً إلى الاستراتيجيات الوطنية، فإنّ حضور الجمهورية الإسلامية الإيرانية في هذا البلد بدعوة رسمية من الحكومة العراقية وبنوايا خيرية، ساعد على إرساء الأمن وحماية

مصالح هذا البلد في منطقة غرب آسيا.

ثانياً، هناك منافسة داخل العالم العربي، إذ تختلف فيها وجهات النظر حول كيفية التعامل مع القضايا الراهنة في العراق. في الوضع الحالي، لا تتماشى وجهات نظر السعودية ومصر مع مستوى نفوذ ودور سوريا في العراق (برزگر، 15:1385).

وفي غضون ذلك، يسعى جيران العراق العرب، وخاصة المملكة العربية السعودية، التي ترى في تشكيل نظام ديمقراطي يهيمن عليه الشيعة عامل ضعف للعرب السنة، باعتبارهم الحليف الرئيس لها في العراق، ويزيد من القوة الإقليمية الشيعية، لذلك فهي تسعى إلى دعم الجماعات السنية وتقوية دورها بشكل مصطنع (مهنام و زارع زحمتكش، 1063:1391).

في فترة ما بعد نظام صدام، لعبت السعودية دوراً ازدواجياً في التطورات السياسية في العراق فألّ جانب دعمهم الكلامي للحكومة الجديدة في العراق، فقد كانوا يتابعون ويراقبون وصول الشيعة والأكراد إلى السلطة في العراق بقلق بالغ (پوراحمدی و ديگران، 89:1396).

أدى صعود الشيعة في العراق وتهميش السنة قياساً مع ما كانوا عليه في الفترة السابقة، إلى زيادة قلق المملكة العربية السعودية تجاه التطورات السياسية في العراق. فقد أصبح السعوديون يعتقدون أنّ العملية السياسية العراقية تهدف إلى تمكين الشيعة الإسلاميين وليس السنة العرب. علاوة على ذلك، فإن العرب السنة هم الخيار المفضل لدى السعودية لما كانوا يمتلكونه من الخلفية الاستراتيجية في العراق (أسدي، 249:1391).

وبشكل عام، فإنّ التطورات السياسية في العراق والتحول في بناء هيكلية السلطة من دولة سنية إلى شيعية في طابعها العام، أدت إلى قيام المملكة العربية السعودية ضمن محاولات لها بتوازن القوى الإقليمية بدعم الجماعات السنية الموالية لها في البلاد. لتتمكن من تقليص قوة إيران والشيعة المقربين منها في هذا البلد وتحدي مشروع الديمقراطية في العراق. تستمر هذه السياسات المزدوجة في متابعتها من قبل جهات ودول فاعلة أخرى مثل تركيا، التي يتمثل مظهرها الرئيس في عملية محاربة داعش في العراق. فقد نشرت تركيا، على سبيل المثال، قواتها حول مدينة الموصل ودعمت الجماعات العربية السنية، مما تسبب في صراع وعدم استقرار سياسي في البلاد، وتحدي عملية التحول الديمقراطي ومشروع بناء الدولة في البلاد.

يعتقد العديد من الخبراء والسياسيين العراقيين أنه من أجل حل الأزمة العراقية، يجب على

الولايات المتحدة وإيران والمملكة العربية السعودية وتركيا الجلوس على طاولة واحدة والعمل معاً. من وجهة نظرهم، فلا مخرج من أزمة العراق سوى اتفاق القوى الخارجية. في الواقع، يجب أن تحدد هذه القوى دور وحصة كل من الفصائل العراقية الداخلية التابعة لها في الدولة. (زارعان و ديگران، 127:1397).

انتماء الجماعات والأحزاب العراقية إلى جهات سياسية أجنبية مختلفة، جعل العراق في حلبة تنافس إقليمي أثار الخلافات العرقية والدينية بل و عمّقها مما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي، وبرزت أزمات عديدة أخرى في العراق (زارعان و ديگران، 128:1397).

خلق هذا الواقع تحديات خطيرة للعملية السياسية الجديدة والدولة القومية الجديدة في هذا البلد. يبدو أن مشاكل العراق الداخلية والخارجية مرتبطة ببعضها البعض، وإذا نجح العراق في بناء دولة قوية وتحقيق التماسك والانسجام الداخليين، فسيتم القضاء على المنافسة الخارجية والتدخل في هذا البلد إلى حد كبير. فكلما قلت نسبة التدخل في الشأن العراقي ازداد معدل نجاح العراق في التماسك الداخلي ودفعت عملية التحول الديمقراطي لبناء الدولة والأمة.

3-2- القضية الكردية والقوى الإقليمية

على الرغم من إمكانية إثارة القضية الكردية ضمن ملف التدخل الأجنبي، لكن بالنظر إلى أهمية هذه القضية، فمن الأفضل معالجتها بشكل منفصل. فقد كان أحد الهواجس الرئيسة للحكومات في العراق هو أنّ الأكراد كانوا دائماً قلقين بشأن الدور الذي تلعبه دول المنطقة في المعادلات الجارية بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان.

إنّ طبيعة الأوضاع السائدة في العراق وفّرت الفرصة لبعض الدول المجاورة، مثل تركيا والولايات المتحدة والكيان الصهيوني، لاستغلال حكومة وشعب العراق واستحصال بعض المزايا لها عبر التدخل في شؤونه الداخلية. ومن أهم تلك المزايا عقد اتفاقية 1975 بين إيران و العراق.

الأهمية الأخرى للنشاطات السياسية والعسكرية التي شهدتها المناطق الكردية هي أنّ تلك النشاطات كانت دائماً قادرة على خلق عقبات رئيسة أمام الأنشطة الاقتصادية واستخراج النفط وتصديره من هذا البلد. لأن ما يقرب من نصف إنتاج العراق من النفط، وكذلك موارد الغاز، توجد

حالياً في مناطق يسكنها الأكراد. وصلت هذه النسبة إلى 70% أو ربما 80% خلال الحرب العراقية الإيرانية. كما يمر جزء من نفط الجنوب أيضاً عبر أنابيب تقع في مناطق يسكنها الأكراد ويتم نقله إلى البحر الأبيض المتوسط (Judah,2002:3 63-55).

وبالتالي لا بد من القول إنَّ التدخل الأجنبي في العراق هو موضوع مهم للغاية يُبطل ويُضعف عملية بناء الدولة الوطنية في العراق. وذلك لضعف الحكومة المركزية العراقية بعد سقوط صدام.

الاستنتاج

يواجه مشروع بناء الأمة في غرب آسيا عقبات وتحديات أكثر من بقية العالم؛ لأن معظم دول غرب آسيا تتشكل تحت إملاءات قوى أجنبية، بغض النظر عن السياقات العرقية أو الإثنية أو الدينية أو اللغوية.

كان العراق تحت سلطة أنظمة استبدادية وعسكرية منذ نشأة دولته. وبعد إعلان الاستقلال، كانت الحكومة بيد حاكم عسكري لفترة طويلة، وقد حال هذا الحكم دون إنشاء وترسيخ المؤسسات الديمقراطية ومشاركة جميع الفئات في السلطة وإدارة الحكومة.

خلال حكم صدام حسين على وجه الخصوص، تم قمع الجماعات الدينية والعرقية غير السنية بشدة. وكان نظام صدام هو من حكم غالبية الشيعة والأكراد والأقليات الأخرى. سعى صدام لتوحيد الدولة والأرض من خلال القوة العسكرية واستخدام الفكر القومي العربي، إلى أن أدى الغزو الأمريكي والبريطاني للعراق عام 2003 إلى تحويل نظام الحكم في البلاد إلى نظام ديمقراطي، وتمكن الشيعة باعتبارهم الأغلبية في البلاد من استلام السلطة من الأقليات الأخرى.

إستند نموذج بناء الأمة في العراق ما بعد صدام إلى النموذج الأمريكي، حيث يقوم عامل خارجي بتكوين دولة قوية تحافظ على النظام والإستقرار في البلاد، وفي المرحلة التالية تجرى الإنتخابات ويتم تشكيل المؤسسات.

و مع طرد القوات الأمريكية من العراق في عام 2011، أدى فراغ السلطة إلى تمرد بعض الجماعات السنية والسلفية، حيث قام السنة الغاضبون على الوضع القائم ما بعد صدام، بالفوضى عبر انضمامهم إلى الجماعات السلفية والتكفيرية مثل داعش، إذ أدخلوا العراق والمنطقة في فترة

أزمة حادة وتحديّ كبير.

لا يزال العراق يعاني من مشكلة عدم التجانس السكاني وتقاسم السلطة. لكن السؤال هو: على الرغم من سير العراق نحو الديمقراطية بعد سقوط صدام، لماذا لم تنجح عملية بناء الدولة في العراق ولم يعم الأمن والاستقرار في ربوعه؟ الواقع يشير إلى ازدياد مستوى العنف في العراق في فترة ما بعد عام 2003، مقارنة بالعهد الإستبدادي لصدام حسين.

يمكن العثور على السبب من خلال مشاهدة علامات على فشل الحكومات وضعفها بحيث لا تقوى على مواجهة موجات العنف والفوضى، لأنها لا تملك أدوات وقدرات وآليات للرقابة إلا الشيء اليسير. مثل هذه الحكومة لن تكون قادرة على تشكيل ما يقتضيه الاستقرار والثبات السياسي والأمني.

وبشكل عام في السنوات التي تلت احتلال العراق فقد واجه مشروع بناء الدولة تحديات على صعيد القضايا والخلافات العرقية والقومية والمذهبية.

ولقد حاولت القوى المتحدية المتأثرة ببعض الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية التأثير على قضية الهوية الوطنية، وبالتالي توسيع التحديات الرئيسة للعراق. في غضون ذلك ووفقاً للاستراتيجيات الوطنية، فإنّ حضور الجمهورية الإسلامية الإيرانية في هذا البلد وبدعوة رسمية من الحكومة العراقية وبنوايا حسنة، ساعد على إرساء الأمن والحفاظ على مصالحها في منطقة غرب آسيا.

لطالما لعبت القوى العظمى دوراً سلبياً في نشر وإدارة الأزمة في العراق. بشكل عام، يمكننا ملاحظة عملية من شأنها أن تخلق الأسس والمقدمات اللازمة لبروز الأزمة والصراع العرقي في مساحة بلاد فيها تنوع عرقي ومذهبي كبير. في مثل هذه العملية، تحاول المجموعات القومية والقوى الاجتماعية، توفير المقدمات اللازمة للاقتراب من القوى العظمى وإشراكهم حيث يمكن لمثل هذه العملية أن تخلق تحديات عرقية وصراعات أمنية في العراق.

يتطلب تخطيط وتنظيم عملية بناء الدولة الديمقراطية في العراق أن يكون بإشراك النخبة السياسية العراقية وتفعيل الآليات اللازمة للتوصل إلى اتفاق مشترك مبني على المرونة وقبول الآخر والمشاركة في صنع القرار. يمكن النظر إلى العديد من التناقضات التي تحدث على أسس قومية وعرقية، على أنها انعكاس للمواجهة بين أشكال الخطاب وأسس الفكر لدى النخبة التي لديها رغبة

ضئيلة لقبول آليات العمل على أساس الهوية. يجب السيطرة على المحاولات الطائفية والحزبية من خلال إقناع النخب. فلا يمكن تحقيق الديمقراطية دون الثبات والاستقرار السياسي.

في خلال حكم صدام، تحقق الإستقرار السياسي من خلال الإستبداد والقمع الذي مارسه حزب البعث بأبشع الصور، أما في الوقت الحالي فيتحقق الإستقرار السياسي من خلال المشاركة الديمقراطية. لذلك، من الضروري بناء أسس للعبور من مرحلة الإستبداد نحو المشاركة السياسية. تتطلب هيكلية السلطة في الحكومة العراقية إرساء الإستقرار السياسي والنظام العام.

لذلك، فإنّ الحكومة العراقية بحاجة إلى استخدام الآليات التي تدعم الأسس اللازمة لتشكيل السلطة المقتدرة والإستقرار السياسي والنظام العام في عموم البلاد. لتقوم بالتالي بمعالجة المشاكل الإقتصادية ومكافحة الإرهاب وترسيخ الأمن والأمان. يمكن اعتبار كل من هذه المكونات أساساً مطلوباً لبناء الدولة الديمقراطية. ولا شك في أنّ تحقيق هذه الأهداف لا يمكن بدون مشاركة إيجابية من قبل الدول الإقليمية والقوى الدولية العظمى.

المصادر الفارسية

1. امير كو اسمی، ایوب (1389)، بحران دولت - مات و آینده احتمالی آن، پژوهش سیاست نظری، شماره 9، ص: 102.
2. امینیان، بهادر؛ کریمی قهرودی، مائده (1391)، استراتژی دولت به ملت سازی امریکا در افغانستان، دانش سیاسی، سال هشتم، شماره 15، ص: 96-97.
3. برزگر، کیهان (1385)، چالش های روند دولت ساری و ملت سازی در عراق و چشم انداز های صلح و ثبات منصفهای، مطالعات خاورمیانه، سال سیزدهم، شماره های 2 و 3، ص: 20-7.
4. پوراحمدی، حسین غفاری نژاد، میثم کاظمی، حامد (1396)، دموکراسی با زور و چالش های فراروری آن در عراق، رهیافت های سیاسی و بین المللی، سال هشتم، شماره 1، ص: 16-71.
5. حاجی یوسفی، امیر محمد حسین زاده، علیرضا (1397)، شکنندگی دولت و نابسامانی جامعه در عراقی؛ بستری برای بحران امنیتی ظهور و گسترش داعش، آفاق امنیت، سال یازدهم، شماره 38، ص: 36-97.
6. ذولفقاری، مهدی؛ عمرانی، ابوذر (1368)، عراق بد منشای دولتی فرو مانده و تاثیر آن بر امنیت بین المللی، جامعه شناسی سیاسی جهان اسلام، دوره هفتم، شماره 15، ص: 26 - 29.
7. زارعان، احمد؛ معدنی، سعید تاج الدین، محمدباقر (1397)، موانع پیش روی روند دولت سازی در عراق، تحقیقات سیاسی بین المللی، شماره 35، ص: 109-139.
8. زرگر، افشین (1389)، مثال های دولت به ملت سازی از مامان اور پانی کا مال اوراسیایی، فصلنامه تخصصی علوم سیاسی، سال چهارم، شماره 7، ص: 97-190. سردارنیا، خلیل الله؛ حسینی، سید مهدی (1393)، چالش های اجتماعی دولت سازی در افغانستان، سیاست جهانی، دوره سوم، شماره 3، ص: 37-93.

9. سردار نپا، خليل الله (1390)، درآمدی بر جامعه شناسی سیاسی، تهران: نشر میزان سریع القلم، محمود (1381)، عراق جاد پا، خاور میانه جدید، پیامهای نظری برای ایران، مطالعات خاورمیانه، سال نهم، شماره 4، ص: 1-20
10. عبد الملکی، حسن؛ عابدینی، محسن؛ بیات دان، اسماعیل (1398)، بنیادهای ژئوپلیتیک پیمانی سیاسی کشور عراق، فصل نامه جغرافیا و برنامه ریزی منطقه ای، سال نهم، شماره 4، ص: 779-793.
11. غرابان زندی، داوود (1389)، فرا بنا، ملت - دولت سازی، شکل گیری هویت ملی و بازسازی در عراق تجارب تاریخی فی
12. دورنمای آینده، مطالعات راهبردی، سال سیزدهم، شماره 1، ص: 1-37.
13. غفاری هاشجین، زاهد؛ کشاورز شگری، عباس حیدر خانی، هابیل (1389)، وضعیت اجتماعی عراق بعد از سقوط نظام بعثی، رهیافت انقلاب اسلامی، سال چهارم، شماره 12، ص: ایام 97.
14. قوام، عبد العلی؛ زرگر، افشین (1387)، دولت سازی، ملت سازی و نظریه روابط بین الملل چارچوبی تحلیلی برای فهم مطالعه جهان دولت به ملت ها، تهران: نشر آثار نفیس.
15. قوام، عبد العلی؛ مالمیر، مهدی (1393)، ارائه یک مدل تحلیلی برای بررسی شکاف دولت به ملت (الگوریابی روابط بین دولت و جامعه)، پژوهش نامه علوم سیاسی، شماره 37، ص: 157-198.
16. کاظمی، حجت (1369)، خیزش های هوئی، دولت های شکننده و بحران های ژئوپلیتیکی خاورمیانه، فصلنامه ژئوپلیتیک، سال سیزدهم، شماره 1، ص: 141-172.
17. ملایی، اعظم؛ از غندی، علیرضا (1390)، دولت به ملت سازی ایرانی تا اوم تاریخی با تغییرات سیاسی، فصلنامه تخصصی علوم سیاسی، شماره 15، ص: 138-198.
18. مهنام، شیدا؛ زارع زحمت کش، صدیقه (1391)، چالش های اجتماعی، هویتی و

ساختراری خاورمیانه (مطالعه موردی عراق)، سیاست خارجی، سال بیست و ششم، شماره 4، ص: 1073-1056.

19. نیوی، سید عبد الامیر؛ دری، مریم (1389)، ضعف دولت به علت ساتری در سوریه و وقوع جنگ های داخلی در این کشور (2011-2016)، دانش سیاسی، سال سیزدهم، شماره 1، ص: 121-99.

المصادر الإنجليزية

1. Blanchard, Christopher (2020), "Iraq: Issues In The 116h Congress", Congressional
2. Research Service, Available In: <https://fas.org/sgp/crs/mideast/R45633>. Pdf. Bogdandy, Armin Von, Häußler, Stefan, Hanschmann, Felix, Ut, Raphael (2005), "State
3. Building, Nation-Building, And Constitutional Politics In Post-Conflict Situations: Conceptual Clarifications And An Appraisal Of Different Approaches", Max Planck
4. Yearbook Of United Nations Law, Vol. 9. Pp: 579-613. Davis, Eric (2015), "Taking Democracy Seriously In Iraq". Institute For Iraqi Studies,
5. Boston University, No. 2, Pp: 2-78. Fantappie, Maria, Vaez, Ali (2019), "Don't Let Iraq Fall Victim To U.S.-Iran", (30 April
6. 2019 ,(Available In: <https://foreignpolicy.com>. Fattah, Hala (2009), A Brief History Of Iraq, New York: Facts On File, Inc. An Imprint
7. Of Infobase Publishing, Haddad, Fanar (2020), "The Iraqi People Will Pay The Price For Iran-US Rivalry". (9 Jan

8. 2020 ,(Avaliable In: [Https://Www.Aljazeera.Com](https://www.aljazeera.com). Judah, Tim (2002), “In Iraqi Kurdistan”, Survival, Vol.44, No.4, Pp: 34-51. Katzman, Kenneth (2015), “Iraq: Politics, Security, And U.S. Policy,”
9. Congressional Research Service, Avaliable In: [Www.Crs.Gov](http://www.crs.gov) Katzman, Kenneth, Mcinnis, Kathleen, Thomas, Clayton (2020), “U.S.-Iran Conflict And
10. ImplicationsforU.S.Policy”. Congressional Research Service, Avaliable In:
11. [Https://Fas.Org/Sgp/Crs/Mideast/R45795.Pdf](https://fas.org/sgp/crs/mideast/R45795.pdf) Mackenzie, David Neil (1999), “The Origin Of Kurdish”. In: Iranica Diversa, (Eds(
12. Carlo G. Ceretti. Wimmer, Andreas (2014), “Nation Building. A Long-Term Perspective Andglobal
13. Analysis”, European Sociological Review, Available in: [Http://Www.Columbia.Edu/-Aw2951/Nationbuilding.pdf](http://www.columbia.edu/~aw2951/nationbuilding.pdf)

هوية البحث

اسم الباحث: محمد رضا فراي - افشين زركر - مير إبراهيم صديق

عنوان البحث: بناء الديمقراطية والتحديات الموجودة أمام بناء الدولة والأمة في العراق ما

بعد 2003

تأريخ النشر: حزيران 2022

رابط البحث: <https://tinyurl.com/22skbw5s>

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org